" المبحث الأول "

" التجارة الخارجية "

أولاً : تقديم :

تنشأ التجارة الخارجية (Foreign Trade) أو ما يطلق عليها العلاقات الاقتصادية الدولية (International Economic Income) نتيجة لانتقال السلع والخدمات وكذلك عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال) عبر الحدود الدولية. وينتج عن ذلك العديد من الآثار المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد القومي للبلدان وهذا ما يطلق عليه بالاقتصاد الدولي الذي يتضمن جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يتحقق عبر الحدود الدولية. ويتألف الموضوع الرئيس في العلاقات الاقتصادية الدولية من صادرات واستيرادات للسلع والخدمات وهو ما يطلق عليه إسم التجارة الخارجية أو التجارة الدولية.

ثانياً : الاختلاف بين التجارة المحلية والتجارة الخارجية: -

تختلف التجارة المحلية عن التجارة الخارجية بما يأتي: -

1- حركات عوامل الإنتاج: -

تعد عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال) أكثر حرية في الانتقال ضمن البلد الواحد، بينما تكون حريتها في الانتقال بين البلدان محدودة ومقيدة. فمثلاً بإمكان القوى العاملة الانتقال بسهولة من المحافظات التي تنخفض فيها الأجور الى المحافظات التي ترتفع فيها الأجور، لكن قيود الهجرة الخارجية تقيد من حركة القوى العاملة من الانتقال بين البلدان على الرغم من اختلاف الأجور. وكذلك الحال بالنسبة لرأس المال فإنه لا ينتقل بسهولة من بلد لآخر بسبب اختلاف في سعر الفائدة.

2- الحواجز المصطنعة: -

فلا حواجز تذكر على صعيد التجارة المحلية، لكن الحكومات تقيم حواجز اصطناعية تقيد من حركة انتقال السلع والخدمات عبر البلدان، فهناك التعريفة الكمركية ونظام الحصص ونظام الاجازات أو الحَضر أو القيود الإدارية وغيرها.

3- الاختلافات النقدية: -

فالتجارة المحلية تتحقق من خلال استخدام عملة البلد. إلّا أنه على صعيد التجارة الخارجية فلكل بلد عملة نقدية خاص به، وهنا تظهر مشكلة سعر الصرف بين العملات المختلفة بالإضافة الى وجود اختلاف في النظم النقدية والمصرفية ومقدار الإئتمان.

4- اختلافات أخرى: -

فالتجارة الداخلية تتحقق في ظل لغة واحدة، وتنظيمات وقوانين وتشريعات وسياسة موحدة. إلّا أنه على صعيد التجارة الخارجية فإن هذه العوامل تختلف، إذ أن لكل دولة وحدة سياسة مستقلة عن الدول الأخرى ولها قوانينها وتشريعاتها وسياساتها المبنية على اعتبارات معينة كالأمن الوطني والاقتصادي والسياسة الخارجية التي تلعب دوراً كبيراً في تحديد سياسة الدولة في ميدان التجارة الخارجية.

ثالثاً : أهمية التجارة الخارجية: -

تلعب التجارة الخارجية دوراً متميزاً وذو أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية للدول، وتختلف أهمية التجارة الخارجية بالمعيار النسبي من بلد لآخر. ولمعرفة مدى أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات البلدان المختلفة نستخدم مقياساً اقتصادياً يطلق عليه (مؤشر الانكشاف الاقتصادي Economic exposure) ونحصل عليه بموجب المعادلة الآتية: -

$$\text{مؤشر الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{مجموع قيم الاستيرادات + مجموع قيم الصادرات}}{\text{اجمالي الناتج المحلي}}$$

ولمعرفة أهمية التجارة الخارجية في اقتصاديات بعض البلدان أنظر الجدول (8) الآتي: –

جدول (8)

مؤشر الانكشاف الاقتصادي في دول مختارة كمعدل خلال المدة 1980-2004

الدولة	مؤشر الانكشاف الاقتصادي
الولايات المتحدة الأمريكية	0.155
اليابان	0.207
إنكلترا	0.375
فرنسا	0.442
المانيا	0.449
العراق	0.840
الكويت	0.850
الأردن	0.900
كينيا	0.400
مصر	0.240
إيران	0.320
الهند	0.120

المصدر : د.هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان 2010، ص261

وهكذا نلاحظ ان أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي تزداد كلما زادت قيمة مؤشر الانكشاف الاقتصادي كما في العراق والكويت والأردن، ويقل كلما انخفضت قيمة المؤشر كما في الهند والولايات المتحدة الأمريكية.

ويعتبر قطاع التجارة عموماً جزءاً مهماً من هيكل الاقتصاد القومي لأنه يشكل إحدى مراحل العملية الإنتاجية، متمثلة في مرحلة التبادل، ويمكن إيجاز أهمية التجارة الدولية بما يأتي: –

1- تعطي فرصة لكل دولة للحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوافر لديها عوامل مناخية أو طبيعية. وعلى فرض أن الدولة قررت انتاجها فإنها ستكون مكلفة مقارنةً بتكاليف استيرادها.
2- كما تعد مهمة للدول النامية لأنها توفر الفرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية.
3- إن مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي يقوم على أساس أن الموارد الاقتصادية غير موزعة توزيعاً عادلاً بين أجزاء العالم المختلفة. وبالتالي فإن الدولة ستتخصص بإنتاج السلع التي تتوافر موادها الأولية في الدولة، وبذلك تحقق فائض في الإنتاج يصدر الى الدول الأخرى لتحصل مقابله على سلع لا تتمكن من انتاجها أو أن انتاجها مكلف داخل البلد.
4- تساعد التجارة الخارجية على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للبلدان من خلال الصادرات والاستيرادات.
5- كما تعتبر أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين البلدان وخاصةً في ظل تطور وسائل النقل والاتصالات.

رابعاً : أسباب قيام التجارة الخارجية: –

لا تختلف أسباب قيام التجارة الخارجية عن أسباب قيام التجارة المحلية، ففي الحالتين يكون السبب في قيام التبادل دولياً كان أم محلياً هو (التخصص وتقسيم العمل). ففي العصور القديمة كانت القرية الواحدة تعيش حالة من اقتصاد الاكتفاء الذاتي، وكان كل سكان القرية يشاركون في انتاج مستلزمات حياتهم البدائية من سلع وخدمات ضرورية. إلّا أنه فيما بعد اكتشف الانسان أنه لو كل فرد تخصص في انتاج سلعة معينة فسوف يكتسب من الخبرة والمهارة ما يجعله ينتج منها كميات كبيرة، يأخذ منها ما يحتاجه ويبادل الكمية الفائضة عن حاجته بمنتجات وسلع انتجت من قبل الآخرين. وان حالة التخصص هذه حققت كمية انتاج أكبر من السابق وحققت رفاهية لأفراد القرية أفضل من السابق. لذلك بدأ تقسيم العمل بين أفراد القرية، بحيث أن أحدهم يتخصص برعي المواشي والآخر يتخصص بزراعة الخضروات والآخر يتخصص بزراعة الحبوب والآخر يتخصص ببناء المساكن والآخر يتخصص بإنتاج العدد من السكاكين والمناجل والفؤوس...الخ.

ولم يتوقف مبدأ التخصص وتقسيم العمل على صعيد القرية الواحدة، بل توسع وانتشر بحيث أصبحت كل منطقة متخصصة بإنتاج سلعة معينة تبادل الفائض منها مع سلع أخرى منتجة في مناطق أخرى. ومع التقدم التكنولوجي وتطور وسائل النقل وظهور النقود التي سهلت عملية التبادل ازداد الاعتماد على مبدأ التخصص وتقسيم العمل وامتد ليطال التخصص الدولي وتقسيم العمل دولياً.

ولكن هناك سؤال مهم هو: ما الأسباب الكامنة وراء قيام التخصص؟ هناك مجموعة أسباب وعوامل طبيعية (جغرافية وجيولوجية ومناخية) وعوامل مكتسبة (كمية ونوعية رأس المال ومهارة السكان العاملين).

فبالنسبة للعوامل الجغرافية مثلاً فإن البلدان الساحلية تتخصص بصناعة السفن وصيد الأسماك، والعوامل الجغرافية قد تكون سبباً بتخصص العراق مثلاً بإنتاج النفط لأن أرضه تزخر بمكامن نفطية غنية بخامات النفط، والعوامل المناخية مثلاً تكون ملائمة في مناطق خط الإستواء لإنتاج البن والموز.

أما بالنسبة للعوامل المكتسبة فمثلاً الولايات المتحدة وألمانيا ونتيجة لامتلاكها رأس المال تتخصص بإنتاج الطائرات والسيارات والمكائن والمعدات. وبالنسبة للمهارات التي يتمتع بها السكان فسويسرا مثلاً تخصصت بإنتاج الساعات وفرنسا تخصصت بإنتاج العطور.

وبعد كل هذا يمكن التركيز على سببين رئيسيين لقيام التجارة الخارجية وهما: –

1– عدم إمكانية أي دولة تحقيق الإكتفاء الذاتي في العصر الحديث.

2– تُحقق التجارة الخارجية العديد من المكاسب والمزايا، إذ تقوم الدولة بتصدير السلع ذات الوفرة النسبية، واستيراد السلع ذات الندرة النسبية الأمر الذي يحقق ميزتين في آن واحد، الأولى تصريف المنتجات الزائدة عن حاجة السوق المحلي، وثانيهما الحصول على سلع من الخارج بأسعار تقل نسبياً عن تكلفة إنتاجها محلياً.

ولقد ظهرت العديد من النظريات الاقتصادية التي إهتمت بدراسة أسباب التجارة الخارجية، لكن المنهج المخصص ضيق ومع قلّة الساعات الأسبوعية المخصصة للاقتصاد السياحي، فلا نستطيع الدخول بتفاصيل هذه النظريات*.

---

* من هذه النظريات مثلاً:
1- نظرية التكاليف المطلقة.
2- نظرية التكاليف النسبية.
3- نظرية هيكشر راولن
ونظريات أخرى متعددة، وللمزيد من المعلومات بامكانك الاستفادة من المصادر الآتية:

- د.غازي صالح الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل 1999.
- د.عبدالمنعم السيد علي و د.هيل عجمي جميل، العلاقات النقدية الدولية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل

" المبحث الثاني "

" ميزان المدفوعات"

أولاً : مفهوم وتعريف ميزان المدفوعات: –

لو أمعنا النظر في العلاقات الاقتصادية الدولية على اختلاف صورها لوجدناها تتألف من شقّين:

1– علاقات ناشئة عن حركات أشخاص.

2– علاقات ناشئة عن حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وتعرف اصطلاحاً بالمعاملات الاقتصادية الدولية وتقسم الى نوعين من المعاملات: –

الأولى: التبادل الدولي للسلع الخدمات أو التجارة الدولية (التجارة الخارجية).

الثانية: الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

ويعرف ميزان المدفوعات (Balance Of Payment) : على أنه عبارة عن حساب سنوي لكافة المعاملات الاقتصادية التي تمت خلال فترة معينة بين المواطنين المقيمين في بلد معين (أفراد ومنشآت وحكومة) والأجانب المقيمين في بلدان أخرى.

ويعرف كذلك ميزان المدفوعات " عبارة عن سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة زمنية معينة عادة هي سنة " ويتألف ميزان المدفوعات من جانبين وهما: –

1– الجانب الدائن : – هو الجانب الإيجابي والذي يتضمن ما تحصل الدولة عليه من الإيرادات من العالم الخارجي كالصادرات من السلع والخدمات المختلفة التي يؤديها المواطنون المقيمون بالدولة للأجانب المقيمين بالخارج.

2– الجانب المدين : –هو الجانب السلبي والذي يتضمن مدفوعات الدولة الى العالم الخارجي كالاستيرادات من السلع والخدمات المختلفة التي يتلقاها المواطنون المقيمون بالدولة من الأجانب المقيمين بالخارج. ولما كانت المعاملات التي يشملها ميزان المدفوعات تتم بين المقيمين في بلد ما والأجانب بالخارج أي في بلاد أخرى، ولما كان لكل بلد عملتها النقدية فإن هذه المعاملات تتطلب وجود معدل أو سعر يتم على أساسه مقايضة أو مبادلة النقد الأجنبي بالعملة المحلية أو العكس وهذا ما يعرف بسعر الصرف